مجتمع

نواب أوروبيون يطالبون بإلغاء التوقيت الشتوي

دعا أكثر من 60 عضواً في البرلمان الأوروبي من دول مختلفة إلى إلغاء نظام التوقيت الشتوي، في رسالة إلى رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين. جاء في الرسالة أن النظام الحالي عفا عليه الزمن، وأن إلغاء تغيير الساعة يتماشى أيضاً مع التزام الاتحاد الأوروبي بالتبسيط وتقليل الأعباء غير الضرورية على المواطنين في الدول الأعضاء الـ27. في 2018، أجرت المفوضية الأوروبية استطلاعاً بين مواطني أوروبا، وعارضت أغلبية واضحة نسبتها 84% في الدراسة غير التمثيلية تغيير التوقيت. (أسوشييتد برس)

أستراليا: اصطدام طائرتين خفيفتين يخلف 3 قتلى

لقي ثلاثة رجال حتفهم، السبت، بعد اصطدام طائرتين خفيفتين في الجو وتحطمهما في منطقة غابات جنوب غرب مدينة سيدني الأسترالية. ووصلت فرق الشرطة والإطفاء والإسعاف الأسترالية إلى موقعي حطام الطائرتين، وأكدت شرطة نيو ساوث ويلز أن طائرة من طراز سيسنا 182، تحمل شخصين، اصطدمت بطائرة خفيفة كانت قادمة من مطار قريب، وكان على متنها شخص واحد. وقالت هيئة الإسعاف في نيو ساوث ويلز، في بيان، إنه «لسوء الحظ، لم يكن بوسعنا فعل شيء». ويحقق مكتب سلامة النقل الأسترالي في أسباب الحادث. (أسوشييتد برس)

اعتقالات في مستشفى كمال عدوان

قال ناشطون وصحافيون، أمس السبت، إن جيش الاحتلال الإسرائيلي الذي يحاصر مستشفى كمال عدوان في منطقة مشروع بيت لاهيا، اعتقل أفراد الطاقم الطبي، باستثناء مدير المستشفى حسام أبو صفية وممرضة وأحد عمال النظافة، كما اعتقل عدداً من الجرحى والمرضى والنازحين من المستشفى الذي لا تُعرف على وجه الدقة كل تفاصيل ما يجري في داخله. وأكد ناشطون أن جيش الاحتلال أفرج في وقت لاحق عن عدد من الأطباء والممرضين الذين اعتقلهم صباحاً من المستشفى، ووصل المفرج عنهم إلى عيادة الشيخ رضوان في شمال مدينة غزة. وبخروج مستشفى كمال عدوان عن الخدمة تصبح مناطق شمالي قطاع غزة خارج التغطية الصحية بالكامل، إذ يسيطر جيش الاحتلال على المستشفى الإندونيسي ومستشفى العودة منذ أكثر من عشرة أيام. وينفذ جيش الاحتلال، منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول، عملية عسكرية واسعة على مخيم جباليا ومشروع بيت لاهيا وغيرهما من مناطق شمالي قطاع غزة، ما خلّف مئات الشهداء والمصابين، ولا تزال جثامين شهداء في الشوارع وتحت أنقاض المنازل، ويمنع الاحتلال الطواقم الطبية وطواقم الدفاع المدني من الوصول إليها. وأعلن جهاز الدفاع المدني أن عملياته معطلة قسراً بفعل الاستهداف الإسرائيلي، وقال في بيان مقتضب: «لا نستطيع الاستجابة لنداءات ومناشدات عديدة تصلنا من منازل سكنية تعرضت للقصف والحرق».

(العربي الجديد)

جرحى بلا رعاية طبية في مستشفى كمال عدوان (فرانس برس)

العراق: «التوك توك» فرصة عمل ومواصلات

بغداد ـ **آدم محمود**

في ظل الأزمات الاقتصادية المتلاحقة وارتفاع معدلات البطالة، يجد الكثير من العراقيين في عربات «التوك توك»، وسيلة مناسبة للمواصلات، فضلاً عن كونها حلا مناسبا للباحثين عن عمل، لا سيما بعد أن كسبت ثقة شريحة كبيرة من المواطنين الذين يعتمدون عليها، خاصة في أوقات الاختناقات المرورية التي تشهدها المدن. ورغم الانتقادات التي توجه لعربات «التوك توك»، إلا أنها أصبحت جزءاً من المشهد اليومي في الشوارع العراقية، وهي تعكس قدرة الشباب على التكيف مع واقع اقتصادي واجتماعي معقد عبر العديد من قصص النجاح الفردية، ومن بينها قصة الشاب حيدر حسين (27 سنة) الذي تمكن من توفير قوت أسرته عبرها.

يعيل حيدر أسرته المكونة من خمسة أفراد منذ فقد والده وظيفته، ويقول لـ«العربي الجديد»: «عندما أنهيت دراستي الجامعية قبل ثلاثة أعوام، لم أستطع العثور على وظيفة مناسبة رغم تقديمي طلبات للعديد من الوظائف. حاصرتني البطالة، لكني لم أقف مكتوف الأيدي، وفكرت في بدائل، فوجدت أن العمل على عربة توك توك يمكن أن يكون خياراً جيداً. اشتريت العربة بقرض صغير من أحد الأقارب، وبدأت العمل في أحياء بغداد الشعبية، وأصبحت أنقل الركاب وأقوم بتوصيل الطلبات، ومع مرور الوقت أصبح ما أجنيه من العمل مصدر الدخل الرئيسي لأسرتي». قصة أخرى يرويها لـ«العربي الجديد» الشاب صفاء عبود (21 سنة) الذي لم يكمل دراسته الثانوية، واضطر للالتحاق بسوق العمل من جراء حالة أسرته المادية، والديون التي تراكمت على والده. يقول: «عملت في مجالات مختلفة كأجير، لكني تمكنت قبل عامين من شراء عربة توك توك بأقساط مريحة، واستطعت دفع الأقساط خلال عام واحد. في البداية، كان الأمر صعباً، لكني كنت مصمماً على النجاح، والآن أستطيع توفير احتياجات عائلتي الأساسية بفضل عملي على مدار نحو 10 ساعات يومياً».

بدوره، نجح ليث حميد (22 سنة) في التنسيق بين دراسته الجامعية والعمل، ويؤكد لـ«العربي الجديد»، أن حجم عربة التوك توك وفر له المرونة في العمل، إذ يمكنه التنقل بحرية، واختيار الأماكن الأكثر حركة للعمل فيها بعد العودة من الجامعة. ويوضح: «التوك توك غير حياتي، فقد انخرطت في سوق العمل منذ كنت في المدرسة الابتدائية، ومارست العمل بالأجرة اليومية في محال البقالة، وفي الأسواق الشعبية، وعملت في بيع المناديل والسجائر عند التقاطعات المرورية. اليوم، أعمل على التوك توك الذي اشتريته قبل خمسة أعوام، ونجحت في تحويل الفرصة الصغيرة إلى مصدر رزق لي ولعائلتي، ولست مهتماً بالحصول على وظيفة حكومية بعد التخرج، إذ لن أكون ضمن طوابير العاطلين». وحول لجوء أعداد كبيرة من العاطلين إلى «التوك توك كمصدر دخل»، يوضح فاضل الشويلي، الذي يعمل في تجارة عربات التوك توك، لـ«العربي الجديد»، أن أبرز الأسباب هي التكلفة المنخفضة، إذ بإمكان ذوي الدخل المحدود شراء عربات جيدة مستعملة بنحو 3 آلاف دولار، كما أنها اقتصادية في استهلاك الوقود، ولا تحتاج إلى مهارات معقدة لتشغيلها، إضافة إلى إمكانية استخدامها في نقل الأشخاص داخل الأحياء والشوارع الضيقة التي لا تصل إليها السيارات الكبيرة بسهولة، وكذا توصيل الطلبات والبضائع، وكل هذا يزيد فرص الربح.

وتوضح الحاجة أم أحمد، التي تسكن في منطقة «علاوي الحلة» الشعبية بالعاصمة بغداد، أن ما زاد من انتشار عربات التوك توك أنها نالت ثقة المواطنين في سهولة التنقل، وأصبحت وسيلة مرغوبة لقضاء المشاوير. تقول لـ«العربي الجديد»: «منذ أكثر من سبع سنوات، أصبحت أعتمد كثيراً على التوك توك في تنقلاتي، وأخزن في هاتفي أرقام هواتف أربعة من السائقين ليقلوني إلى أي مكان داخل الحي الذي أسكنه، أو أطلب منهم إيصال الحاجيات المختلفة. في البداية، كنت مترددة في استخدام التوك توك، وكنت أرى أنه يخالف الذوق العام، ويمثل مظهراً غير حضاري، لكن مع الوقت أدركت كم هو عملي ومفيد، إنه يسهل التنقل داخل الأحياء بسرعة، خاصة عندما أحتاج إلى الوصول إلى أماكن يصعب على سيارات الأجرة الدخول إليها، كما أن أجرة التوك توك مناسبة لدخلي، وهذا أمر مهم في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي نعيشها».

معدلات البطالة

البطالة أحد أبرز التحديات التي تواجه العراقيين، خاصة مع التزايد المستمر في عدد السكان، وغياب الفرص الكافية لاستيعاب الباحثين عن عمل. وحسب آخر مسح أجرته هيئة الإحصاء الحكومية في عام 2021، تبلغ نسب البطالة 16,5%، ومعها تتفاقم أزمات مثل الهجرة، وزيادة التوترات بين مختلف فئات المجتمع.

تحقيق

شمال غزة

مسارات نزوح قسري بين فوهات الدبابات

يتواصل حصار شمالي قطاع غزة بالتزامن مع قصف مكثف متكرر لإجبار الأهالي على النزوح قسراً بهدف تفريغ المنطقة لتنفيذ ما يطلق عليه «خطة الجنرالات» القاضية بتهجير جميع السكان

غزة ـ **يحيى اليعقوبي**

نزحت فاطمة أبو صلاح قسراً من مخيم جباليا شمالي قطاع غزة فجر الخميس 24 أكتوبر/ تشرين الأول، بعد ليلة عصيبة ودامية لم يتوقف فيها إطلاق الرصاص من مسيّرات الاحتلال على المنازل، ولم تتوقف قذائف المدفعية والأحزمة النارية في محيط منزلها الواقع قرب مستشفى كمال عدوان، ليستيقظ الجميع على صوت قادم من الطائرات المسيّرة «كواد كابتر»، يأمرهم بإخلاء المنازل فوراً، مع تعليمات بخط المسير.

كان البيت يضم عشرة من الأبناء وأطفالهم، وسادت بينهم حالة من الذعر خشية تنفيذ الاحتلال تهديده، وارتكاب مجزرة كبيرة كما فعل قبلها بيومين في مشروع بيت لاهيا، في المجزرة التي استشهد فيها 73 فلسطينياً، ما اضطر العائلة إلى المغادرة مثل بقية الجيران.

بحسب مصادر طبية، بلغ عدد الشهداء من جراء الاجتياح العسكري الإسرائيلي المستمر في جباليا وبيت لاهيا ومحافظة شمال غزة 850 شهيداً، والعشرات منهم لم يتم انتشال جثامينهم بعد، إضافة إلى مئات المصابين، مع منع دخول الطعام والمياه الذي يهدد بتفشي المجاعة.

غادرت عائلة أبو صلاح المنزل سيراً على الأقدام رفقة أطفالهن، وتعرضوا خلال الرحلة الطويلة لحرارة الشمس لساعات، بينما كانت تحيط بهم الدبابات ويسمعون أصوات طائرات الاحتلال التي لا تكاد تغادر السماء. وضمت رحلة النزوح القاسية وضعهم في حفرة، وإطلاق الرصاص من حولهم لترهيب النساء والأطفال.

تقول فاطمة أبو صلاح لـ «العربي الجديد»: «كانت أصوات القذائف مخيفة، وكنا نعيش ما يشبه يوم القيامة، وبالكاد استطعنا حمل بعض الملابس. أصغر أبنائي عمره عشر سنوات وأكبرهم 27 سنة، وكانت الطائرات المسيّرة تحلق على مستوى ارتفاع البيوت، وظلت توجهنا إلى الطريق المحدد، ومعها بعض الدبابات التي سارت أمامنا وخلفنا أو بجانبنا، حتى وصلنا إلى المستشفى الإندونيسي الواقعة بين تقاطعي مخيم جباليا وبلدة بيت لاهيا، وهناك فصلوا الرجال بمدرسة والنساء بمدرسة».

تضيف: «في الطريق أوقفونا أمام حفرة عميقة صنعوها، واقدر عمقها بنحو 10 أمتار، ووضع فيها الجنود قرابة 500 طفل وامرأة، وطلبوا من اثنتين من بناتي وأطفالهن النزول إليها، وكنت أخشى أن تكون حفرة إعدام أو مقبرة جماعية، وعندما لم يجد الجنود مكاناً داخل الحفرة لبقية أفراد الفوج الجديد من النازحين قسراً، طلبوا منا الذهاب نحو الحاجز العسكري، والذي يتم فيه تفتيشنا قبل الوصول إلى شارع صلاح الدين».

تقول ابنتها دينا (22 سنة)، والتي وضعها الجنود داخل الحفرة: «كنت أحمل طفلي الرضيع، وعلى ظهري ثلاث حقائب، ويمسك بملابسي طفلاي، وعمرهما أربع سنوات وسبع سنوات، وكانا يحملان حقائب أخرى، وكل النساء اللواتي وضعن في الحفرة كان معهن أطفالهن. كانت مدافع الدبابات ورشاشاتها موجهة نحونا، وبين فترة وأخرى يطلقون النار على محيط الحفرة لإرهابنا، وكنا نخشى أن يقتلونا».

تسرد لـ «العربي الجديد» تفاصيل موقف دموي حدث أمامها، قائلة: «أطلقوا الرصاص على قدم امرأة حاولت النظر للأعلى، ثم أرسلوا مجندة لعلاجها، مدعين أن إصابتها كانت بالخطأ، والهدف تصوير المشهد لإظهار أنهم يعاملوننا بطريقة إنسانية رغم أنهم طوال الوقت كانوا ينكلون بنا ويتعمدون إيلامنا بالقاذ بذيئة. معظم الجنود كانوا يجيدون اللغة العربية، ونسبة أقل تتحدث العبرية، ومن قسوة ما عشته تمنيت الموت، ولو وكان بإمكاني البقاء في منزلنا لبقيت رغم المجاعة، وكان أطفالي منهكين من السير، لكنهم كانوا يركضون من شدة الخوف عندما تقترب الدبابة».

تتحدث أمها فاطمة أبو صلاح عن جريمة أخرى ارتكبها جنود الاحتلال بحق النساء عند حاجز التفتيش، عندما أجبروهن على نزع الحجاب وكشف رؤوسهن بدعوى التحقق من الهوية. تضيف: خلال السير، كنت أتوقف لالتقاط الأنفاس من شدة التعب، أو أحاول الجلوس قليلاً للاستراحة، فتوجه الدبابة المدفع نحوي، ويأمرني الجنود بالنهوض ومواصلة السير، ومن شدة التعب رمينا بعض الحقائب، كما كنا نشعر بعطش شديد، وبعض كبار السن لم يستطيعوا مواصلة السير، وبعضهم كانوا على كراسي متحركة، وكانوا يتنقلون ببطء، ثم ساعدتهم أفواج الرجال التي خرجت مساء، ومن بينهم زوجي».

تتابع: «كانوا يمنعوننا من الالتفات إلى الخلف، أو النظر إلى الطائرات المسيرة، وكان حجم الدمار كبيراً، ولم يبق بيت أو شارع إلا وطاوله التدمير، وكان قنبلة نووية ضربت المنطقة. الدبابات والطائرات اختفت من محيطنا عند مفترق زمو شرق شارع صلاح الدين، ووصلنا بعدها إلى مدينة غزة عقب نحو عشر ساعات من مغادرة المنزل. ذقنا فيها أصنافاً من العذاب، ثم وصل زوجي وأولادي الذكور في مساء اليوم نفسه. لـ «العربي الجديد»: «أمضينا آخر عشرة أيام قبل النزوح في قلق دائم، ولم نكن ننام سوى بضع ساعات يومياً من شدة القصف والأحزمة النارية، فضلاً عن نفاد المواد الغذائية، ولولا وجود بقايا مساعدات في بعض المخازن لكانت أوضاعنا أصعب. قصفوا عائلة العرابيد في شارع السكة بالمخيم، فاستشهد نحو 20 فرداً، ثم تكررت المجازر، وبعد انقطاع المياه لتسعة أيام، قامت البلدية بوصل خط المياه، وأثناء محاولتنا تعبئة المياه قصفتنا طائرة مسيرة، فأصيب جارنا، ثم فجروا بريمالاً مفخخاً في بيت جيراننا من عائلة السيد، فاستشهد بعضهم وظل آخرون تحت الردم، وكنا نسمع استغاثاتهم، وتناوصل مع الدفاع المدني لإخراجهم».

يتابع: «مع تأخر حصول الدفاع المدني على تنسيق من قبل الصليب الأحمر، حضر المسعف أحمد النجار في صبيحة اليوم التالي، وأجرى إسعافات أولية للمصابين، وكانوا أماً وأطفالها، وأثناء محاولتهم الخروج قصفتهم الطائرة على مدخل بيتنا، واستشهدوا جميعاً. رأيت جثث الأطفال ممددة أمام المنزل، وكان المشهد مروعاً، وتوقعت أن يكون منزلي هو الهدف التالي، فاتخذت قرار المغادرة. لم نستطع حمل أغراضنا، وكان همنا هو الإمساك بأيدي أطفالنا، وتوجهنا إلى عيادة (الفاخورة)، نعيش بمراكز إيواء مكتظة في مدينة غزة لا تتوفر فيها أدنى مقومات الحياة».

لم تكن رحلة عائلة فادي خليل أقل قسوة من رحلة عائلة أبو صلاح، فرغم محاولته التشبث بالبقاء في شمالي قطاع غزة، إلا أن الضغط العسكري الإسرائيلي أجبره على النزوح بعد نحو 20 يوماً قضتها عائلته محاصرة داخل مخيم جباليا مع آلاف العائلات في ظل نقص الأغذية ومياه الشرب. تعرضت شقته للقصف، فانتقل فيها أصنافاً من العذاب، ثم وصل زوجي مع أطفاله وزوجته إلى شقة والدته، والتي كانت تضم أيضاً عائلة شقيقه. يقول خليل: «تصيب ويلات العدوان الإسرائيلي اللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين والسوريين وحدهم، بل تمتد إلى العمال الأجانب، ومن بينهم عاملات المنازل اللواتي افترشن الأرصفة منذ بدء العدوان. أوقات عصيبة امضتها مجموعة من العاملات المهاجرات على امتداد كورنيش الرملة البيضاء في بيروت، بعد أن تُركن في الشارع لقدرهنّ وسط البؤس والقهر والجوع، لولا رحمة بعض الخيّرين. تروي فاطمة أميدو، القادمة من سيراليون، كيف أنّها كانت تعمل في الخدمة المنزلية في أحد منازل مدينة صور قبل أن تضطر إلى النزوح برفقة اصحاب المنزل وأولادهم إلى الضاحية الجنوبية لبيروت بعدما اشتد القصف الإسرائيلي على الجنوب، وتقول لـ«العربي الجديد»: «فوجئنا بالغارات القوية وهرعنا إلى الشارع، غير أن الصدمة حصلت عندما استقلت صاحبة المنزل سيارتها وهربت برفقة أطفالها، من دون أن تكترث لأمري، اكتفت بالصراخ اذهبي إلى شقيقاتك الأفريقيات من سيراليون، وتركتني لقدري في الشارع. التقيتُ مجموعة من العاملات في شوارع الضاحية الجنوبية، وتوجّهنا معاً نحو كورنيش الرملة البيضاء لأنه الأقرب والأقل خطراً».

وتقول: «وصلنا إلى الكورنيش عند منتصف الليل، وأدركنا أننا لم نعد نملك شيئاً، لا المال ولا الثياب ولا الطعام ولا المياه، حتى إن الهواتف ليست في حوزة معظمنا. غفونا على الأرصفة، فلا فُرش ولا أغطية ولا وسادات، ولم يكترث أحد لأمرنا. استفقنا على هول الفاجعة بعدما صرنا بلا مأوى. من جهتها، تسرد مريم ألفا كمافا معاناتها بعدما تخلّت عنها صاحبة المنزل في الضاحية الجنوبية وهربت بسيارتها بعد الغارات العنيفة، وتقول لـ«العربي الجديد»: «لم تتعتذ صاحبة المنزل حتى عناء إيصالي إلى مكان آمن، سواء مدرسة أو مركز إيواء، أو حتى إلى الكورنيش، بل اكتفت بالقول اذهبي إلى الشارع، هناك كثير من الأفريقيات في الخارج، اذهبي واعتزي على شقيقاتك، وهي تقصد زميلاتي من عاملات المنازل المهاجرات. لم يدفعوا رواتبنا، ورمونا في الشارع، وبقينا على الرصيف من دون طعام ولا أغطية ولا فرش ولا أي مساعدة». أما فاطمة كامالا فقد وصلت إلى لبنان عام 2022، وعملت في منزل بالضاحية الجنوبية قبل أن تصبح مشرّدة في شوارع بيروت، وتقول لـ«العربي الجديد»: «حين قُصفت الضاحية الجنوبية هرعت صاحبة المنزل مع عائلتها إلى الفرار بعيداً، وقالت لي خذي حقيبتك وارحلي. اذهبي وابحثي عن شقيقاتك في مخيم صبرا وشاتيلا (بيروت)، وهي تقصد العاملات من بلدي سيراليون».

من جهتها، تناشد زينب، العاملة العشرينية المهاجرة، الجمعيات الخيرية والحقوقية الرافة بها وبزميلاتها، وتقول لـ«العربي الجديد»: «تركتُ خلفي ثلاثة أطفال، وقدمتُ إلى لبنان للعمل في منزل بالضاحية الجنوبية، لكنّ أصحابه لم يابهوا لأمري. فور وقوع الغارات المدمّرة، احتضنوا أطفالهم وهرعوا إلى سيارتهم، وصاحوا بي اذهبي في إجازة». وتقول: «ننتظر الخلاص ولا نعرف من أين سيأتينا، لكننا لا نقوى على تحمل مزيد من البؤس والمعاناة. خذلنا أصحاب العمل».

يؤكد مدير مكتب قنصلية سيراليون الفخرية في لبنان، سمير يحسون، لـ«العربي الجديد»، أن «القنصلية باشرت منذ إبلاغها بأوضاع عاملات المنازل المشردات، التواصل مع المنظمات الدولية والجمعيات المحلية المعنية، لتأمين مأوى لهنّ في مراكز هذه المنظمات والجمعيات، وتوفير الخدمات والمساعدات. أما بالنسبة للعاملات التابعات للكفيل، فقد تواصلنا مع الأمن العام اللبناني لإعداد ملفات خاصة بهنّ، على أن تتكفل المنظمات الأجنبية المعنية بدفع التكاليف. كما نتابع أحوالهنّ مع سفارة سيراليون في طهران ومع جمهورية سيراليون، خاصة أن لبنان يضم «نحو 1,776 عاملة منازل من الجنسية السيراليونية».

ويكشف أن «عدد عاملات المنازل من الجنسية السيراليونية اللواتي زُمين في الشارع، تراوح بين 100 و150 عاملة، 80% منهنّ نازحات من الضاحية الجنوبية لبيروت ومن محافظة الجنوب، و20% منهنّ تُركن في الشارع من قبل أصحاب عمل سافروا ولم يرغبوا في دفع تكاليف السفر للعاملات، ولا حتى تخليص أوراقهنّ لدى الأمن العام اللبناني». ويشير إلى أنّ «القنصلية تعمل ضمن صلاحياتها وإمكاناتها، وستقوم بترحيل الراغبات في العودة إلى بلادهنّ على نفقة المنظمات الدولية، وبمعالجة وتسوية الشؤون القانونية للراغبات في البقاء في لبنان. لم تردنا مؤخراً أي بلاغات جديدة بشأن وجود عاملات منازل من سيراليون في الشارع، ونأمل ألا تكون أي عاملة في الشارع لغاية اليوم. لكننا لا نملك فريقاً ميدانياً لتقصّي حقيقة الأمر على أرض الواقع، إنما نعتمد على ما يردنا من بلاغات من أفراد وجمعيات ووسائل إعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي».

تحت عنوان «العنصرية تحت القصف»، أعربت حركة مناهضة العنصرية (ARM) عبر حسابها على موقع التواصل الاجتماعي، عن أسفها «لخطة الطوارئ الوطنية التي تستثني المهاجرين واللاجئين في لبنان، ما يذكّر بعنصرية وتمييز صارخين وبسياسات لم تتغير منذ جائحة «كوفيد-19» وعقب انفجار مرفأ بيروت عام 2020. إذ تتهرب الدولة من أي مسؤولية تجاههم، في حين يهرب أصحاب العمل ويتركون عاملات المنازل المهاجرات وحدهنّ، ولا تستجيب السفارات والقنصليات. الأمر الذي يفاقم أثر الحرب نتيجة العنصرية الممنهجة، حيث تمّ طردهنّ من الحدائق والمباني المهجورة والمساحات غير المأهولة، وتعرّض بعضهنّ للتحرش الجنسي».

وفي اتصال لـ«العربي الجديد»، يوضح منسق التواصل في الحركة، والذي فضّل عدم الكشف عن هويته، أن «الحركة تتعاون مع مختلف الجمعيات والمنظمات المعنية بشؤون عاملات المنازل المهاجرات والعمال الأجانب وبالتنسيق مع المبادرات الفردية. وقد أثمرت الجهود المشتركة عن إيجاد مدرسة في طرابلس (شمالي لبنان) استقبلت نحو 70 عاملة منازل، أغلبهنّ من جمهورية سيراليون. لكن بعد أقل من 24 ساعة تمّ إبلاغهنّ بضرورة مغادرة المدرسة في غضون ساعة، كونها فقط للبنانيّين. فكانت أن عملت الجمعيات على إعادة العاملات إلى ساحة الشهداء (وسط بيروت)، قبل أن يتمّ إيجاد ملجأ لهنّ في العاصمة، نفضّل عدم تحديد مكانه، حفاظاً على خصوصيتهنّ، لكنه مكان آمن يحتوي مطبخاً ودورات مياه والحاجات الأساسية من فُرش وحرامات شتوية وأدوات نظافة شخصية، ويبقى أفضل من الشارع رغم اكتظاظه بنازحين من جنسيات أخرى، لكنه ليس منزلاً ولا شقة. وهناك عاملات يحاولن عن طريق المنظمات أو المبادرات الفردية، جمع التبرعات للعودة إلى بلادهنّ. وتعمل كذلك سفارة بنغلادش وقنصليتا إثيوبيا وكينيا على تسجيل أسماء الراغبات والراغبين في العودة».

ويضيف: «وفق تقديرات منظمة الهجرة الدولية (IOM)، فقد نزح نحو 17,500 عامل وعاملة أجنبية من جراء الحرب الإسرائيلية على لبنان، في حين تمكنت المنظمة وشركاؤها من إيواء قرابة 4,500 نازح منهم. كما رصدت المنظمة إصابة ثماني عاملات منازل مهاجرات إثر الغارات الإسرائيلية، وذلك قبل الغارتين على منطقتي النويري والبسطة (وسط بيروت)».

ويكشف منسق التواصل أن «معظم النازحين من العمال الأجانب هم من عاملات المنازل المهاجرات اللواتي نزحن بالآلاف، وفق التقديرات الأولية، حيث إن الجهود تتركز اليوم على الاستجابة لحالات الطوارئ وتأمين مراكز إيواء. ونرجّح انخفاض عدد عاملات المنازل المهاجرات جراء الحرب».

يحملون بعض المتعلقات خلال رحلة النزوح (داود ابو الكاس/ الأناضول)

850

عدد الشهداء منذ بداية الاجتياح الإسرائيلي لمحافظة شمال غزة بحسب مصادر طبية فلسطينية.

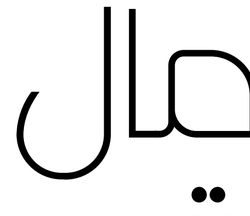

لبنان... عاملات منازل مهاجرات تُركن لقدرهن خلال العدوان الإسرائيلي

عاشت عاملات منازل مهاجرات لحظات الهلع والخوف بسبب العدوان الإسرائيلي على لبنان، ولم يكن أمامهن سوى الهرب سيراً على الأقدام إلى أقرب نقطة آمنة

بيروت ـ **سارة مطر**

لا تصيب ويلات العدوان الإسرائيلي اللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين والسوريين وحدهم، بل تمتد إلى العمال الأجانب، ومن بينهم عاملات المنازل اللواتي افترشن الأرصفة منذ بدء العدوان. أوقات عصيبة امضتها مجموعة من العاملات المهاجرات على امتداد كورنيش الرملة البيضاء في بيروت، بعد أن تُركن في الشارع لقدرهنّ وسط البؤس والقهر والجوع، لولا رحمة بعض الخيّرين. تروي فاطمة أميدو، القادمة من سيراليون، كيف أنّها كانت تعمل في الخدمة المنزلية في أحد منازل مدينة صور قبل أن تضطر إلى النزوح برفقة اصحاب المنزل وأولادهم إلى الضاحية الجنوبية لبيروت بعدما اشتد القصف الإسرائيلي على الجنوب، وتقول لـ«العربي الجديد»: «فوجئنا بالغارات القوية وهرعنا إلى الشارع، غير أن الصدمة حصلت عندما استقلت صاحبة المنزل سيارتها وهربت برفقة أطفالها، من دون أن تكترث لأمري، اكتفت بالصراخ اذهبي إلى شقيقاتك الأفريقيات من سيراليون، وتركتني لقدري في الشارع. التقيتُ مجموعة من العاملات في شوارع الضاحية الجنوبية، وتوجّهنا معاً نحو كورنيش الرملة البيضاء لأنه الأقرب والأقل خطراً».

وتقول: «وصلنا إلى الكورنيش عند منتصف الليل، وأدركنا أننا لم نعد نملك شيئاً، لا المال ولا الثياب ولا الطعام ولا المياه، حتى إن الهواتف ليست في حوزة معظمنا. غفونا على الأرصفة، فلا فُرش ولا أغطية ولا وسادات، ولم يكترث أحد لأمرنا. استفقنا على هول الفاجعة بعدما صرنا بلا مأوى. من جهتها، تسرد مريم ألفا كمافا معاناتها بعدما تخلّت عنها صاحبة المنزل في الضاحية الجنوبية وهربت بسيارتها بعد الغارات العنيفة، وتقول لـ«العربي الجديد»: «لم تتعتذ صاحبة المنزل حتى عناء إيصالي إلى مكان آمن، سواء مدرسة أو مركز إيواء، أو حتى إلى الكورنيش، بل اكتفت بالقول اذهبي إلى الشارع، هناك كثير من الأفريقيات في الخارج، اذهبي واعتزي على شقيقاتك، وهي تقصد زميلاتي من عاملات المنازل المهاجرات. لم يدفعوا رواتبنا، ورمونا في الشارع، وبقينا على الرصيف من دون طعام ولا أغطية ولا فرش ولا أي مساعدة». أما فاطمة كامالا فقد وصلت إلى لبنان عام 2022، وعملت في منزل بالضاحية الجنوبية قبل أن تصبح مشرّدة في شوارع بيروت، وتقول لـ«العربي الجديد»: «حين قُصفت الضاحية الجنوبية هرعت صاحبة المنزل مع عائلتها إلى الفرار بعيداً، وقالت لي خذي حقيبتك وارحلي. اذهبي وابحثي عن شقيقاتك في مخيم صبرا وشاتيلا (بيروت)، وهي تقصد العاملات من بلدي سيراليون».

من جهتها، تناشد زينب، العاملة العشرينية المهاجرة، الجمعيات الخيرية والحقوقية الرافة بها وبزميلاتها، وتقول لـ«العربي الجديد»: «تركتُ خلفي ثلاثة أطفال، وقدمتُ إلى لبنان للعمل في منزل بالضاحية الجنوبية، لكنّ أصحابه لم يابهوا لأمري. فور وقوع الغارات المدمّرة، احتضنوا أطفالهم وهرعوا إلى سيارتهم، وصاحوا بي اذهبي في إجازة». وتقول: «ننتظر الخلاص ولا نعرف من أين سيأتينا، لكننا لا نقوى على تحمل مزيد من البؤس والمعاناة. خذلنا أصحاب العمل».

يؤكد مدير مكتب قنصلية سيراليون الفخرية في لبنان، سمير يحسون، لـ«العربي الجديد»، أن «القنصلية باشرت منذ إبلاغها بأوضاع عاملات المنازل المشردات، التواصل مع المنظمات الدولية والجمعيات المحلية المعنية، لتأمين مأوى لهنّ في مراكز هذه المنظمات والجمعيات، وتوفير الخدمات والمساعدات. أما بالنسبة للعاملات التابعات للكفيل، فقد تواصلنا مع الأمن العام اللبناني لإعداد ملفات خاصة بهنّ، على أن تتكفل المنظمات الأجنبية المعنية بدفع التكاليف. كما نتابع أحوالهنّ مع سفارة سيراليون في طهران ومع جمهورية سيراليون، خاصة أن لبنان يضم «نحو 1,776 عاملة منازل من الجنسية السيراليونية».

ويكشف أن «عدد عاملات المنازل من الجنسية السيراليونية اللواتي زُمين في الشارع، تراوح بين 100 و150 عاملة، 80% منهنّ نازحات من الضاحية الجنوبية لبيروت ومن محافظة الجنوب، و20% منهنّ تُركن في الشارع من قبل أصحاب عمل سافروا ولم يرغبوا في دفع تكاليف السفر للعاملات، ولا حتى تخليص أوراقهنّ لدى الأمن العام اللبناني». ويشير إلى أنّ «القنصلية تعمل ضمن صلاحياتها وإمكاناتها، وستقوم بترحيل الراغبات في العودة إلى بلادهنّ على نفقة المنظمات الدولية، وبمعالجة وتسوية الشؤون القانونية للراغبات في البقاء في لبنان. لم تردنا مؤخراً أي بلاغات جديدة بشأن وجود عاملات منازل من سيراليون في الشارع، ونأمل ألا تكون أي عاملة في الشارع لغاية اليوم. لكننا لا نملك فريقاً ميدانياً لتقصّي حقيقة الأمر على أرض الواقع، إنما نعتمد على ما يردنا من بلاغات من أفراد وجمعيات ووسائل إعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي».

تحت عنوان «العنصرية تحت القصف»، أعربت حركة مناهضة العنصرية (ARM) عبر حسابها على موقع التواصل الاجتماعي، عن أسفها «لخطة الطوارئ الوطنية التي تستثني المهاجرين واللاجئين في لبنان، ما يذكّر بعنصرية وتمييز صارخين وبسياسات لم تتغير منذ جائحة «كوفيد-19» وعقب انفجار مرفأ بيروت عام 2020. إذ تتهرب الدولة من أي مسؤولية تجاههم، في حين يهرب أصحاب العمل ويتركون عاملات المنازل المهاجرات وحدهنّ، ولا تستجيب السفارات والقنصليات. الأمر الذي يفاقم أثر الحرب نتيجة العنصرية الممنهجة، حيث تمّ طردهنّ من الحدائق والمباني المهجورة والمساحات غير المأهولة، وتعرّض بعضهنّ للتحرش الجنسي».

وفي اتصال لـ«العربي الجديد»، يوضح منسق التواصل في الحركة، والذي فضّل عدم الكشف عن هويته، أن «الحركة تتعاون مع مختلف الجمعيات والمنظمات المعنية بشؤون عاملات المنازل المهاجرات والعمال الأجانب وبالتنسيق مع المبادرات الفردية. وقد أثمرت الجهود المشتركة عن إيجاد مدرسة في طرابلس (شمالي لبنان) استقبلت نحو 70 عاملة منازل، أغلبهنّ من جمهورية سيراليون. لكن بعد أقل من 24 ساعة تمّ إبلاغهنّ بضرورة مغادرة المدرسة في غضون ساعة، كونها فقط للبنانيّين. فكانت أن عملت الجمعيات على إعادة العاملات إلى ساحة الشهداء (وسط بيروت)، قبل أن يتمّ إيجاد ملجأ لهنّ في العاصمة، نفضّل عدم تحديد مكانه، حفاظاً على خصوصيتهنّ، لكنه مكان آمن يحتوي مطبخاً ودورات مياه والحاجات الأساسية من فُرش وحرامات شتوية وأدوات نظافة شخصية، ويبقى أفضل من الشارع رغم اكتظاظه بنازحين من جنسيات أخرى، لكنه ليس منزلاً ولا شقة. وهناك عاملات يحاولن عن طريق المنظمات أو المبادرات الفردية، جمع التبرعات للعودة إلى بلادهنّ. وتعمل كذلك سفارة بنغلادش وقنصليتا إثيوبيا وكينيا على تسجيل أسماء الراغبات والراغبين في العودة».

ويضيف: «وفق تقديرات منظمة الهجرة الدولية (IOM)، فقد نزح نحو 17,500 عامل وعاملة أجنبية من جراء الحرب الإسرائيلية على لبنان، في حين تمكنت المنظمة وشركاؤها من إيواء قرابة 4,500 نازح منهم. كما رصدت المنظمة إصابة ثماني عاملات منازل مهاجرات إثر الغارات الإسرائيلية، وذلك قبل الغارتين على منطقتي النويري والبسطة (وسط بيروت)».

ويكشف منسق التواصل أن «معظم النازحين من العمال الأجانب هم من عاملات المنازل المهاجرات اللواتي نزحن بالآلاف، وفق التقديرات الأولية، حيث إن الجهود تتركز اليوم على الاستجابة لحالات الطوارئ وتأمين مراكز إيواء. ونرجّح انخفاض عدد عاملات المنازل المهاجرات جراء الحرب».

عدد من عاملات المنازل الأجانب في شوارع بيروت (محمد سلمان)

نزحت العائلات بعد نحو 20 يوماً قضتها محاصرة داخل مخيم جباليا

معظم جنود الاحتلال يجيدون اللغة العربية وعدد أقل يتحدثون العبرية

اختاروني من بين سبعة أشخاص لارتداء ملابس كانت تستعمل للوقاية من فيروس كورونا».

يروي خليل مشاهدات مسير استمر لنحو سبع ساعات بين الركام وجثث الشهداء المتحللة، قائلاً: «لم تتبق عمارة سكنية تقف على أعمدتها، فالجرافات دمرت كل شيء. حين وصلنا، أحضر جيش الاحتلال شاحنة، وقال الجنود إنهم سينقلوننا إلى جنوب القطاع، فسادت حالة من القلق لأن عائلاتنا وصلت إلى مدينة غزة، لكن الشاحنة نقلتنا إلى غرب مدينة غزة، ومن هناك سرنا إلى أن وصلنا إلى أماكن بقاء عائلاتنا».

المغرب: مؤشرات على تحسّن مشاركة المرأة في صنع القرار

تتحسّن مؤشرات مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار وتعزيز دورها في التنمية المستدامة في المغرب، ويرى محللون أن ذلك مرتبط بإصدار قوانين تنظيمية دعمت المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً

الرباط ـ **عادل نجدي**

كشف تقرير رسمي صدر حديثاً في المغرب عن زيادة ملحوظة في عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب قيادية في مختلف القطاعات الحكومية والهياكل التنظيمية، فيما تستمر جمعيات الدفاع عن حقوق النساء في مطالبة السلطات باتخاذ تدابير لضمان المساواة والمناصفة بين الجنسين في العمل والحياة المهنية، ومكافحة كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

وأورد التقرير الذي أدرج ضمن مشروع قانون موازنة عام 2025 الذي ينتظر أن يبدأ مجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان) في مناقشته خلال الأيام المقبلة، أن «نسبة تأنيث مناصب المسؤولية ارتفعت إلى 53%»، وتتصدر النساء مناصب المسؤولية في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بنسبة 46% في المصالح المركزية، و53% في المصالح الخارجية. وفي القطاع المكلّف بالشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي، تتولى 44% من النساء مناصب المسؤولية في المصالح المركزية، وتشغل 37% منهن مناصب مسؤولية في البعثات الدبلوماسية والقنصلية. أيضاً تتولى النساء 46,2% من مهمات المناصب القيادية في قطاع الاتصالات، في حين تبلغ نسبة التأنيث الإجمالية 43,5%. وارتفعت نسبة النساء في المناصب الإدارية في قطاع التكوين المهني والمندوبية السامية للتخطيط إلى 45%، وفي قطاعي التنمية المستدامة إلى 42,4%، وفي قطاع إصلاح الإدارة إلى 40,6%. في المقابل، تولت 25% من النساء فقط مناصب المسؤولية في وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، و24,7% في قطاع الشباب، و24% في قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

ورغم أن نسبة التأنيث ارتفعت في قطاعات العدل والتربية الوطنية وإدارة السجون، لا تزال نسبة النساء في مناصب المسؤولية فيها محدودة، ففي قطاع العدل تشغل النساء 18% فقط من مناصب المسؤولية، وفي قطاع إدارة السجون (7%)، وهي النسبة الأدنى.

وينص قانون التعيين في المناصب العليا الذي صدر عام 2022 على اعتماد تكافؤ الفرص والاستحقاق والشفافية والمساواة بين المرشحات والمرشحين. ولقي القانون ترحيباً من البنك الدولي الذي اعتبره «خطوة كبيرة إلى الأمام في سدّ الفجوة بين الجنسين في المغرب». وحدد القانون حصصاً إلزامية للنساء في مجالس إدارة الشركات المتداولة في سوق المال بهدف أيصال نسبة النساء التي تشغل مناصب فيه إلى 30% على الأقل بحلول عام 2024، و40% بحلول عام 2027.

وتقول الباحثة في العلوم السياسية شريفة لمويز لـ«العربي الجديد»: «قطع مسار تحسين وضع المرأة في المغرب أشواطاً مهمة في ترسيخ وضمان مكانتها داخل المجتمع وإنجاح رهان المناصفة. ويؤكد حضور المرأة في مناصب قيادية اليوم كفاءتها وقدرتها على إثبات نفسها في مختلف القطاعات والهياكل والتنظيمات».

وترى لمويز أن «تزايد نسب حضور المرأة مؤشر واضح لنجاح ورش الإصلاح التي تؤسس للبناء الديمقراطي والتنموي في المغرب، ومساهمة إصلاح القوانين الانتخابية في دعم زيادة عدد النساء في المناصب القيادية».

تضيف: «يحظى مطلب بلوغ المناصفة بدعم ملكي، إذ دعا الملك محمد السادس في مناسبات عدة إلى بدء تفعيل المؤسسات الدستورية، وعلى رأسها هيئة المناصفة التي تختص بحقوق الأسرة والمرأة. وترافق ذلك مع تعديل التشريعات التي تعنى بالمرأة، وهذا الدعم يسرّع تحقيق مبدأ المناصفة الذي تدعمه أيضاً الحركات النسائية».

من جهته، يربط رئيس مركز شمال أفريقيا للدراسات والأبحاث وتقييم السياسات العمومية رشيد لزرق زيادة عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب قيادية في مختلف القطاعات الحكومية بتطور الحسّ السياسي لصناع القرار، والتقدم الذي شهدته المنظومة التشريعية والقانونية على صعيد دعم المساواة بين الجنسين في مجال العمل، وأيضاً بارتفاع نسبة تعليم النساء بالمغرب، وزيادة نسبة الخريجات الجامعيات. ويقول لـ«العربي الجديد»: «جعل الضغط الذي مارسته الحركة النسائية داخل الأحزاب السياسية من أجل تعزيز حضور المرأة في مناصب المسؤولية، الحكومات المتعاقبة تتجه إلى استحضار هذا الطلب الذي يؤكد السير في طريق إحداث تغيير مجتمعي يمهد لإزالة العوائق الاجتماعية والثقافية التي لا تزال تعيق هذا المسار من أجل تحقيق توازن بين العمل والحياة الأسرية، وترسيخ تكافؤ الفرص في الترقيات والتعيينات».

ويوضح لزرق أن «الدستور الصادر عام 2011 شكل نقطة تحوّل مهمة في مسار تمكين المرأة وتعزيز حقوقها بعدما كرّس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. كما نص الفصل 19 من الدستور صراحة على إنشاء هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، كما ألزم الدولة بالسعي إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء».

تتصدر النساء المناصب في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

لاتزال نسبة النساء محدودة في مناصب قطاعات العدل والتعليم

مشاركات في امتحانات منصب كاتبة عدل في المغرب (فاضل سنّا/ فرانس برس)

الضغط العسكري الإسرائيلي أجبرهم على مغادرة شمال غزة (محمود عيسى/ فرانس برس)

شمال غزة

نزوح متواصل مع اقتراب الموت

يعلم جميع فلسطينيي غزة، منذ اندلاع الحرب الإسرائيلية في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، أنّه لا تتوفر لهم أي منطقة آمنة كي يكونوا فيها، وليس للعيش فيها، وهو تعبير أجبروا على نسيانه طوال مدة النكبة الكبرى عليهم.

في الأيام الأخيرة، تنقّل سكان شمال غزة بين ناحية وأخرى لمحاولة البقاء ورفض أوامر أصدرها الاحتلال للنزوح كلياً إلى مناطق في الجنوب التي زعم أنّها «آمنة»، قبل أن يفرض حصاراً مشدّداً على مراكز الإيواء، ويمنعهم من التنقّل، واستهدف كلّ من يتحرّك في أي مكان ووقت.

يسيطر الرعب على سكان شمال غزة في شكل دائم، ويتنقّلون بصعوبة وبقلق في وقت استخدم فيه الاحتلال أسلوب الضغط العسكري الشديد عبر عمليات برية وقصف كثيف.

وقالت منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية بالإنابة جويس مسويا أخيراً: «يعاني الفلسطينيون من أهوال تفوق الوصف في شمال قطاع غزة المحاصر، والذي تأتي منه أخبار مروّعة من بينها تهجير عشرات آلاف قسراً، وبدء نفاد الإمدادات الأساسية، وضرب المستشفيات المكتظة بالمرضى. من الضروري أن تتوقّف هذه الفظائع». أما المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان فطلب التعامل مع ما يجري في شمال قطاع غزة بتصنيف المنطقة بأنها «منكوبة».

يقول سكان في مخيم جباليا: «اعتدنا النزوح منذ عام كامل، ولا بديل عن ذلك في كلّ مرة نشعر باقتراب الموت بسبب القصف الإسرائيلي الذي لا يتوقف، وصعوبة الحركة وعدم توفّر مقومات الحياة والمساعدات، والمعاناة من الجوع والعطش».

(العربي الجديد)

يغادرون بأكياس (عمر القطّاع/ فرانس برس)

صعوبة كبيرة في الحركة (محمود عيسى/ فرانس برس)

اطفال بلا اماك (عمر القطّاع/ فرانس برس)

المعاناة تتكرر (عمر القطّاع/ فرانس برس)

نفدت الإمدادات الأساسية (عمر القطّاع/ فرانس برس)

اهوال تفوق الوصف (محمود عيسى/ فرانس برس)